مركز حمورابي

يجب على أوروبا أن تفتح قوتها الجيو-اقتصادية

يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجية جديدة للدفاع ضد أساليب الإكراه الاقتصادي

يجب على أوروبا أن تفتح قوتها الجيو-اقتصادية

يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجية جديدة للدفاع ضد أساليب الإكراه الاقتصادي

بقلم: أجاث ديماريه وأبراهام نيومان
ترجمة: صفا مهدي عسكر/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

24 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

أصبح مصطلح الجيو-اقتصاد– التفاعل بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والأمن الوطني - شائعًا في بروكسل، إن قدرة أوروبا للحفاظ على دورها المؤثر في الساحة العالمية تعتمد بشكل كبير على قدرتها على مواجهة التحديات الجيو-اقتصادية، مثل الحرب التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، والضغوط الاقتصادية المتزايدة من الصين. وستكون هذه القدرة حاسمة أيضًا في التعامل مع الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، حيث هدد الرئيس المنتخب دونالد ترامب بزيادة الرسوم الجمركية على الشركاء الأوروبيين، وهو ما قد يؤدي إلى تعطيل التعاون عبر الأطلسي في تقليص الموارد المالية الروسية التي تستخدم في شن الحرب على أوكرانيا، وربما حتى رفع العقوبات المفروضة على موسكو.

لمواجهة هذه التحديات، أعلن مسؤولو الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة عن العديد من السياسات، مثل إنشاء آلية للدفاع عن الاتحاد ضد الإكراه الاقتصادي، وتحديد التقنيات الاستراتيجية، وتعزيز الإنتاج الأوروبي للمواد الحيوية الضرورية للتحول إلى الطاقة النظيفة. إلا أن نجاح أوروبا في ذلك يتطلب أكثر من مجرد صياغة أجندات وتعيين قيادة ذات نوايا حسنة. فالاتحاد الأوروبي يعاني من تداخل معقد في توزيع المسؤوليات بين مؤسساته العديدة و27 دولة عضو، ما يسبب اختلالات داخلية في معالجة قضايا الجيو-اقتصاد، هذه الانقسامات تجعل من الصعب تنفيذ العقوبات وضوابط التصدير وأدوات السياسة الاقتصادية الأخرى بفعالية.

إذا لم يتمكن الاتحاد من تطوير نظام أكثر تعاونًا ومرونة لتنفيذ العمليات اليومية، فإنه لن يكون قادرًا على تبني مسار مستقل في مواجهة التحديات الدولية المتزايدة، ولحسن الحظ يمكن للاتحاد الاستفادة من خبراته السابقة في مجالات مثل سياسة المنافسة، وحماية البيانات، والطب، لتطوير آليات عمل مشتركة. ففي هذه المجالات، نجح الاتحاد الأوروبي في دمج قدرات الدول الأعضاء في إطار من الإشراف الجماعي وبالمثل يتعين على الدول الأعضاء الآن توحيد مواردها لمواجهة قضايا الجيو-اقتصاد المشتركة.

* Agathe Demarais and Abraham Newman, Europe Must Unlock Its Geoeconomic Power .The EU Needs a New Strategy to Defend Against Coercion, FOREIGN AFFAIRS, November 14, 2024

من أجل تحقيق ذلك، حان الوقت لإنشاء (شبكة أمن اقتصادي أوروبية)، ستجمع هذه الشبكة ممثلين من الهيئات المعنية بالأمن الاقتصادي في الدول الأعضاء لتبادل أفضل الممارسات وتنسيق السياسات. على الاتحاد الأوروبي أن يتحرك بسرعة في هذا الاتجاه: فالعالم يزداد فوضوية، وإذا لم يتمكن الاتحاد من بناء جهاز جيو-اقتصادي فعال في وقت قريب، فإنه سيجد نفسه عاجزًا عن المناورة أمام حلفائه في الغرب وأعدائه في الشرق.

الاتحاد الأوروبي: تفتت غير مبرر في مجال الأمن الاقتصادي.

على الورق يمتلك الاتحاد الأوروبي المقومات اللازمة ليكون قوة عظمى في مجال الأمن الاقتصادي، فهو يعد ثالث أكبر اقتصاد في العالم، ويحتوي على سوق داخلية تضم 450 مليون مستهلك ثري، كما أنه ثاني أكبر مصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميًا. يمتلك الاتحاد أيضًا الأدوات اللازمة لتنفيذ عقوبات مالية شاملة، بما في ذلك التعاون الدولي من خلال نظام (سويفت) الذي يربط جميع البنوك الدولية، وموقعه في بلجيكا، فضلاً عن سيطرته على ثاني أكثر العملات استخدامًا في العالم، اليورو.

يدرك قادة الاتحاد الأوروبي الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها في هذا المجال، ففي عام 2023 أصدرت المفوضية الأوروبية وثيقة استراتيجية للأمن الاقتصادي التي تبرز أهمية الأدوات الاقتصادية مثل ضوابط التصدير، والتي يمكن أن تؤثر على القارة الأوروبية وما بعدها، وعندما تتركز بعض الشركات التكنولوجية الحيوية مثل شركة ASML - الهولندية لآلات أشباه الموصلات، وشركة SAP-الألمانية للبرمجيات، في أوروبا، يدرك صانعو السياسات الأوروبيون أن القارة يمكن أن تصبح نقطة حاسمة في إمدادات التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن جهود الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن الاقتصادي لم تحقق نتائج ملموسة. فاستراتيجيته تبدو دفاعية ورد فعلية في معظم الأحيان، تركز على حماية أوروبا من الممارسات التجارية غير العادلة للصين، والعدوان الروسي، أو التهديدات المحتملة من الولايات المتحدة في شكل فرض رسوم جمركية شاملة. بل إن هناك صعوبة في التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء وحتى داخل المؤسسات الأوروبية حول هذه القضايا. على سبيل المثال، بينما يدعي صانعو السياسات الأوروبيون أنهم يسعون إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالصين، لا يزالون غير قادرين على الاتفاق على تعريف هذه المخاطر أو كيفية التعامل معها عمليًا.

تعد تصويتات الدول الأعضاء في مجلس الاتحاد الأوروبي مثالًا واضحًا على التحديات الناجمة عن تفتت الاتحاد، فمثلاً، تصويت الاتحاد على فرض رسوم جمركية على السيارات الكهربائية الصينية في 2023 أدى إلى صراعات مريرة بين الدول الأعضاء. بدلاً من إرسال إشارة واضحة إلى بكين، أدى التصويت إلى انقسام داخلي، ومع تهديد الصين بالرد بفرض رسوم جمركية على السيارات الألمانية، رفضت ألمانيا هذه الإجراءات وصوتت ضدها، مما أثار الدهشة بين العديد من صانعي السياسات الأوروبيين. لم تكن ألمانيا الدولة الوحيدة التي صوتت ضد الرسوم، فقد رفضت المجر التي حصلت على نصف الاستثمارات الصينية المباشرة في أوروبا عام 2023، أيضًا القرار. ورغم أن الاتحاد الأوروبي وافق في النهاية على التدابير، فإن الانقسامات الداخلية ألقت بظلالها على صورة الاتحاد الأوروبي، مما فتح المجال للصين للاستفادة من هذه التوترات لتعميق الانقسامات

بين الدول الأعضاء في المستقبل. في حالات أخرى، أدى هذا التفتت إلى تقليل فعالية السياسات، مثل محاولات الاتحاد للحد من واردات الغاز الطبيعي المسال من روسيا، التي عرقلت بعض الدول، مثل إسبانيا.

حتى في الحالات التي يتم فيها التوصل إلى توافق، كما في فرض العقوبات المالية على روسيا بعد غزو أوكرانيا، يعاني الاتحاد من تبعية غير مريحة للخبرات والموارد الأمريكية لتنفيذ هذه السياسات. ففي حين فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ضعف عدد السفن التي انتهكت حد سعر النفط الذي وضعته مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي مقارنة بالسلطات الأوروبية، قد تصبح هذه التبعية أكثر خطورة مع عودة ترامب إلى السلطة، خصوصًا في ظل مواقفه العدائية تجاه الدول الأوروبية. إذا بدأت أهداف الولايات المتحدة في التباين مع أهداف الاتحاد الأوروبي في قضايا مثل تصرفات الصين تجاه تايوان أو حرب روسيا ضد أوكرانيا، قد يجد الاتحاد الأوروبي صعوبة أكبر في تنفيذ سياساته الاقتصادية بشكل مستقل.

تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضًا تحديات كبيرة في تنفيذ العقوبات، فبينما يمكن للاتحاد الاتفاق بالإجماع على حزمة من العقوبات، يظل تنفيذ هذه العقوبات مسؤولية كل دولة عضو على حدة. تختلف الكيانات المسؤولة عن تنفيذ العقوبات من دولة إلى أخرى: ففي فرنسا، يتولى وزارة المالية تقييم الجوانب الاقتصادية للعقوبات، بينما تقوم وزارة الخارجية بتقديم المشورة بشأن آثارها السياسية. في ألمانيا، تتولى وكالات حكومية متخصصة تنفيذ العقوبات. أما في مالطا، فيشمل مجلس مراقبة العقوبات ممثلين من 18 وزارة ومؤسسة عامة. في هذا النظام المعقد، من المدهش أن تتمكن الدول الأعضاء من التعاون في فرض العقوبات.

ولتعقيد الأمور أكثر، تستخدم كل دولة عضو أدوات ومعايير مختلفة فبعض الدول تتمتع بقدرات مؤسسية وفنية أكبر من غيرها، مما يعزز قدرتها على مراقبة الامتثال للعقوبات وملاحقة المخالفين. ففي ربيع 2023، كان لدى هولندا 45 حالة مفتوحة لانتهاك العقوبات بينما لم تسجل جمهورية التشيك أي حالات، وتختلف أيضًا الغرامات المفروضة على انتهاك العقوبات من دولة إلى أخرى. في السويد، تكون الغرامات محدودة بـ 18,000 يورو (أقل من 20,000 دولار)، بينما قد تصل في هولندا إلى 900,000 يورو (ما يقارب مليون دولار)، وعلى الرغم من أن ألمانيا لم تكن تمتلك قوانين تمكّنها من مصادرة الأصول التي يتم الاستيلاء عليها حتى وقت قريب، فإن التفاوت في تطبيق العقوبات عبر الدول الأعضاء يتيح فرصًا كبيرة للتهرب منها، خصوصًا في اتحاد يسمح للمواطنين بالعيش بحرية في أي دولة عضو، مما يخلق تحديات إضافية في تنفيذ السياسات الاقتصادية عبر الحدود.

القوة في التنوع

يظهر الفارق الكبير بين قدرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بوضوح، منذ هجمات 11 أيلول 2001، استثمرت واشنطن بشكل كبير في المؤسسات المعنية بالأمن الاقتصادي.، وعلى سبيل المثال يضم مكتب مراقبة

الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية أكثر من 200 موظف وميزانية سنوية بملايين الدولارات. كما تتمتع وزارة التجارة الأمريكية، من خلال مكتب صناعة الأمن، بقدرات مشابهة في تطبيق قيود التصدير، بينما تعمل وكالة الأمن القومي على جمع معلومات الاستخبارات عبر الإشارات. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع ولا ينبغي له تقليد النموذج الأمريكي، فعادة ما تتردد الدول الأعضاء في التخلي عن سلطاتها لصالح بروكسل (عاصمة الاتحاد الاوربي). ولكن لحسن الحظ، لا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى اتباع نفس المسار، فقد استطاع الاتحاد بفضل تنوعه أن يحوّل هذه الميزة إلى قوة من خلال إنشاء أنظمة تنفيذية فعالة تستند إلى الشبكات في العديد من المجالات مثل سياسة المنافسة وحماية البيانات والطب والطاقة والاتصالات.

على سبيل المثال تمتلك الوكالة الأوروبية للأدوية شبكة لامركزية تضم 50 وكالة وطنية عبر دول الاتحاد، تجمع الوكالة الخبرات العلمية من مختلف الدول الأعضاء، وتعمل كنقطة اتصال واحدة للقطاع الخاص لأغراض الترخيص مع ضمان تطبيق معايير موحدة ومتسقة للأدوية في الاتحاد الأوروبي، مع ترك مجال من المرونة للدول الأعضاء. على سبيل المثال، يمكن لكل دولة تحديد معدلات تعويض الأدوية ضمن برنامج الضمان الاجتماعي الخاص بها.

يمكن لهذه الوكالة والشبكات الأوروبية الأخرى أن تكون نموذجًا لوكالة جديدة تتولى حماية الأمن الاقتصادي لأوروبا، سيكون مقر هذه الشبكة في إحدى المدن الأوروبية (مثلما يقع مقر الوكالة الأوروبية للأدوية في أمستردام)، وستجمع ممثلين من الدول الأعضاء والمتخصصين لتعزيز التنسيق وتوحيد المعرفة والخبرة. من الأهمية بمكان أن تسهم هذه الشبكة في تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، وتعزز التواصل مع بروكسل، ويمكن أن تبدأ الشبكة بتنسيق الجهود في مجال العقوبات، ثم تتوسع تدريجيًا لتشمل مجالات أخرى مثل ضوابط التصدير وفحص الاستثمارات.

في مجال العقوبات، سيكون تبادل الخبرات أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز أفضل الممارسات، وحل القضايا المعقدة، ودعم الدول الأعضاء الصغيرة التي قد تفتقر إلى القدرة الإدارية لمكافحة التهرب من العقوبات. مثل الوكالة الأوروبية للأدوية، يمكن لشبكة الأمن الاقتصادي أن تكون نقطة واحدة لتقديم الخدمات للشركات، من خلال تجميع المعلومات وتوفير اليقين القانوني اللازم لضمان أن المعاملات التجارية لا تنتهك نظم العقوبات. على الرغم من أن هذه الشبكة لن تحل التوترات السياسية بين الدول الأعضاء، إلا أنها ستساعد على الأقل في وضع معايير مشتركة لفرض العقوبات وضمان عدم شعور الدول الأعضاء بأنها تُحرم من صلاحياتها.

ستسهم مثل هذه الشبكة أيضًا في تعزيز مصداقية أوروبا أمام خصومها، من خلال تعزيز التماسك الداخلي وستقلل من قدرة الأعداء على استغلال الخلافات بين الدول الأعضاء لضعف فعالية السياسة الاقتصادية الأوروبية. وبالمثل يمكن أن تعزز الشبكة من قوة الاتحاد الأوروبي التفاوضية في مواجهة الولايات المتحدة، مما يجعل من الصعب على واشنطن الضغط على الدول الأعضاء بشكل فردي أو إبرام صفقات ثنائية مع دول صديقة لترامب مثل المجر أو إيطاليا. بدون استثمارات مؤسسية كبيرة، من المحتمل أن تفشل طموحات

الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن الاقتصادي، وستكون الدول الأعضاء عرضة للخصوم الذين يسعون لإلحاق الضرر بها وللحلفاء الذين يعطون الأولوية لمصالحهم الخاصة، لذلك يجب على أوروبا الاستفادة القصوى من فوضاها الداخلية، وإذا تعذر عليها تحقيق الوحدة فعليها استغلال تنوعها لبناء شبكة قوية وفريدة من نوعها للأمن الاقتصادي.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة